

الإدارة الإلكترونية كوسيلة لمكافحة الفساد الإداري- (دراسة مقارنة)

م. د سجي ماجد داود

م. م غفران جبار

كلية العلوم السياسية – جامعة ميسان

المستخلص:

تعد ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر التي لا تخص مجتمع بعينه دون آخر، وإنما هو مشكلة عالمية لازالت موجودة وتنتشر بشكل أكبر مما هو عليه سابقاً، تعاني منها مختلف الدول ومن بينها العراق، ورغم أن الفساد الإداري يمثل أنحرافاً ليس على مستوى القوانين والنظم والقواعد القانونية فحسب، بل يمثل انتهاكاً لمعايير القيم والأخلاق الوظيفية، فإنه معالجته بالطرق التقليدية المتعارف عليها بوصفها الطرق الحصرية لمكافحة الفساد لم تعد تحقق النتائج المطلوبة، ويتطلب إيجاد البدائل الكفيلة في الحد من حجم تلك الظاهرة ومن أبرزها الإدارة الإلكترونية، لما لها من دور كبير في القضاء على حالات الفساد والحد منه، من خلال المرونة التي تقدمها في أداء العمل وسهولة الكشف عن الانحرافات التي قد تحصل ومما يعزز من دور الرقابة أيضاً على كافة مفاصل العمل الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: تعريف الإدارة الإلكترونية، خصائصها، أهميتها، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد، التحديات التي تواجه تطبيقها.

المقدمة: Introduction :

أن الفساد الإداري مشكلة عانت منها المجتمعات البشرية منذ القدم، ولازالت مستشريه إلى يومنا هذا، وربما بشكل أكبر مما هو عليه في الماضي، فالفساد الإداري آفة خطيرة تهدد التقدم في أي دولة يستشري فيها الفساد، لما يترتب عليه من آثار وخيمة في مختلف المستويات والمجالات، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري والتنظيمي، وحتى على المستوى السياسي، وهذا ما يبرر الجهود الدولية والاقليمية والمحلية المبذولة في وضع آليات وخطط استراتيجية لمكافحة. ويشهد العراق في الوقت الحالي ارتفاع عالٍ في مستوى الفساد الإداري بمختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها، مما يعكس أسباب تردي الواقع الاقتصادي فيه، كما هو الحال في مختلف البلدان النامية، لذا لا بدّ من إيجاد الطرق التي تحد من حجم الفساد وصولاً إلى التخلص منه، ومن بين الطرق الحديثة لتلك المعالجات في وقتنا الحاضر هو العمل على استخدام التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة في العمل، من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي من شأنها الحد من حالات الفساد وتقلل

منه، لما ينجم عن استخدامها من نتائج ايجابية، ولكون الإدارة الإلكترونية من التجارب التي أثبتت نجاحها في مكافحة الفساد خاصة في الدول المتقدمة، من بينها دولة كوريا الجنوبية، ودولة سنغافورة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، فقد هدفنا في بحثنا هذا إلى الحث في اللجوء إليها في العراق بشكل تام وفعلي.

Digital management as a means of combating administrative corruption

(A Comparative study).

Saja Majed Daoowd

Ghufran jabbar salh

College of Political Science–University of Misan

sajamajed949@gmail.com

Ghafranalsady@gmail.com

<https://orcid.org/0000-00002-1188>

Abstract:

Administrative corruption is a phenomenon not specific to any particular society. Rather, it is a global problem that still exists and is becoming more widespread than ever before. Various countries, including Iraq, suffer from it. Although administrative corruption represents a deviation not only at the level of laws, regulations, and legal rules, but also a violation of standards of professional values and ethics, addressing it with traditional methods recognized as the exclusive means of combating corruption no longer achieves the desired results. This requires finding alternatives capable of limiting the scope of this phenomenon, most notably digital governance, given its significant role in eliminating and limiting corruption. This is achieved through the flexibility it offers in work performance and the ease with which it detects any deviations that may occur. This also enhances the role of oversight across all aspects of professional work.

Keywords: Definition of digital governance, its characteristics, its importance, applications of digital governance in combating corruption, challenges facing its implementation

مشكلة البحث: Research Problem

تتمثل مشكلة البحث في معرفة أوجه الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، وما ينتج عنها من إشكاليات تتمثل:

- هل بالإمكان تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق؟
- ما هي الآثار التي تترتب على اعتماد الإدارة الإلكترونية في قطاعي الدولة العام والخاص؟
- ما هي العراقيل التي تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية في العراق؟

أهمية البحث: Importance of Research

يحظى موضوع الفساد الإداري بشكل عام بأهمية كبيرة على الرغم من كثرة الأبحاث والمؤلفات فيه، كونه من الظواهر التي كانت ولا زالت تنتشر وتتسع بكثرة مع مرور الوقت، مما يستدعي البحث في وسائل أخرى بعيداً عن الطرق التقليدية في مكافحته، ومن بين أهم الطرق المستحدثة في مكافحته هي ادخال التقنيات الحديثة في العمل الإداري للحد من أنتشاره وتقليصه إلى أقصى حد ممكن، فضلاً عن

أهداف البحث: Objectives of Research

١. التعرف على الإدارة الإلكترونية بمختلف جوانبها، وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية
٢. الإطلاع على مدى فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري بمختلف مؤسسات الدولة وقطاعيها العام والخاص.
٣. تسليط الضوء على أهمية العمل وفق التطورات التكنولوجية الحالية، خصوصاً وأنها أصبحت أمر مفروض بموجب الاستخدام الكبير لها.
٤. تسليط الضوء على دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مستوى أداء الموظفين وما ينتج عنها من آثار إيجابية.
٥. دراسة النظم القانونية في العراق وهل تسمح التشريعات القانونية بالعمل وفقاً للتطورات التقنية أم يتطلب الأمر تعديل للقوانين أو إصدار قوانين أخرى.

منهجية البحث: Research Methodology

أرتأينا في بحثنا هذا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم دراسة الإدارة الإلكترونية بموجب النصوص والتشريعات العراقية، والمقارنة ببعض الحالات بين قوانين أخرى، بوصفها من أمثل الطرق التي من الممكن اتباعها لمعالجة ظاهرة الفساد الاداري.

خطة البحث: Research plan

تم تقسيم موضوع بحثنا إلى مبحثين الأول منهما بعنوان ماهية الإدارة الإلكترونية ويقسم بدوره إلى مطلبين الأول تحت عنوان مفهوم الإدارة الإلكترونية نبحت في الفرع الأول منه تعريف الإدارة الإلكترونية ونشأتها أما الفرع الثاني: فسيتم التطرق فيه لعوامل نجاح الإدارة الإلكترونية في حين تطرقنا في المطلب الثاني إلى خصائص الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الحكومة الإلكترونية وفقاً لفرعين .

أما المبحث الثاني فهو بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري ويقسم بدوره إلى مطلبين، الأول نبحث فيه سياسة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري أما المطلب الثاني تقييم الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول

ماهية الإدارة الإلكترونية

مع التطور السريع في التكنولوجيا والاتصالات، أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المؤسسات والقطاعات المختلفة، لذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الإدارة الإلكترونية أما المطلب الثاني سنتناول فيه خصائص الإدارة الإلكترونية وتميزها عن ما يشتهر بها وكما يأتي :

المطلب الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية

تسعى الدول المعاصرة الى تطبيق الادارة الالكترونية، أو كما يسميها البعض " الإدارة بلا ورق" كوسيلة يمكن من خلالها تغيير واقع تقديم الخدمات الحكومية وغير الحكومية، ولكون موضوع الادارة بالطرق التقنية من المسائل المستجدة والحديثة نسبياً خصوصاً في العراق، لذا لابد من بيان مفهومها نشأتها قبل التطرق لكيفية استخدامها في الحد من الفساد، وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول تعريف الإدارة الإلكترونية ونشأتها أما الفرع الثاني فسنفردة لعوامل نجاح الإدارة الرقمية:

الفرع الأول

تعريف ونشأة الإدارة الإلكترونية

وردت العديد من التعاريف والفقهية والقانونية لمصطلح الادارة الالكترونية، كل من تنظر له من جانب معين، كما أن تاريخ نشأتها لم يكن محل اتفاق بين الفقهاء وإنما تضاربت الآراء وهو ما سنوضحه في هذا الفرع تباعاً وكما يأتي:

أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية

قبل التطرق إلى تعريف الإدارة الالكترونية لابدّ من الإشارة إلى مفهوم الإدارة بصورة عامة، والتي تعني بأنها: ((عملية تقوم بتنظيم المهام ضمن حدود الموارد المتاحة ومتابعة وتوجيه العاملين فيها لإنجازها وذلك لغرض تحديد المهام المطلوبة)) (AbdelAty. 2021).

١- التعريف القانوني للإدارة الالكترونية

لدى الاطلاع على أغلب القوانين التي نظمت العمل بالإدارة الالكترونية، حسب ما توفر لدينا من مصادر نجدها خالية من وضع تعريف محدد لتحديد المقصود بالإدارة الالكترونية، ولعل السبب يكمن في أن المشرع غير معني بوضع التعاريف، وهي من صميم عمل الفقهاء، وهو أمر قد يفسر من البعض بأنه من الأفضل للمشرع الابتعاد عن وضع التعاريف، بينما قد يعترض الآخرون ويعدون عدم وجود تعريف بمثابة نقص تشريعي، وفيما يتعلق بموقف القانون العراقي من مفهوم الادارة الالكترونية، لم نجد تعريفاً للإدارة الالكترونية في التشريع العراقي بصورة صريحة، حتى في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة (٢٠١٢) الذي يهدف إلى توفير الاطار القانوني لغرض استعمال الوسائل الالكترونية في اجراء المعاملات الالكترونية وبموجبة يمنح الحجية القانونية للمعاملات الالكترونية وتنظيم احكامها وتعزيز الثقة للمعاملات الالكترونية وتنظيم سلامتها، إلا أنه جاء خالياً من مفهوم الإدارة الالكترونية، وبسبب عدم وجود تعريف قانوني لابد من النظر في الموقف الفقهي لمعرفة أبرز التعريفات الفقهية بهذا الصدد وهو ما سيتم بحثه في الفقرة الآتية.

٢- التعريف الفقهي للإدارة الالكترونية

يعد مصطلح "الإدارة الالكترونية" من اهم المصطلحات الحديثة التي ظهرت مع التطور الهائل في عالم تكنولوجيا المعلومات والرقمنة التي انتشرت في جميع المجالات تقريباً، فذهب البعض إلى تعريفها بأنها: (وظيفة تقوم على انجاز الاعمال باستعمال الوسائل والنظم الالكترونية بحيث تشمل الاعمال والحوكمة الالكترونية) (Abdal – Malek . 2020)، أما البعض الآخر فذهب إلى تعريفها بأنها: (منهجية إدارية جديدة تقوم على استيعاب واستعمال واعى للتقنيات الالكترونية في ممارسة الوظائف الأساسية لإدارة مؤسسات العولمة والتغير المستمر) (jilali. 2016).

كما عرفت منظمة اليونسكو بانها(استخدام القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين المعلومات وتقديم الخدمات وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وجعل الحكومة اكثر خضوعاً للمساءلة والشفافية والفعالية) (Ahmed. 2016). ومن الملاحظ على التعاريف المذكورة أعلاه نجد أنها ركزت على أذخار الجانب الالكتروني في العمل دون الخوض في مزاياها أو آثارها.

كذلك تم تعريف الإدارة الالكترونية من المفوضية الاوربية بأنها: نظاماً يقوم على توحيد الروابط والقدرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإجراءات إدارة الدولة والقطاع المحلي الحكومي في تنظيم وتقديم الخدمات

العامة وتحسينها (Al _ Siyabiya,2022) ومن خلال هذا التعريف نجد أنه يحدد مجال تطبيق الادارة الالكترونية في العمل الحكومي فقط.

وبدورنا نرى أن تعريف الادارة الالكترونية هي طريقة مستحدثة في العمل تهدف إلى تقديم الخدمات في مختلف القطاعات وفقاً لإجراءات مرنة وسريعة من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المتطورة.

ثانياً: نشأة الإدارة الالكترونية

تعود نشأة الإدارة الالكترونية إلى الستينات من القرن العشرين عندما قام فريق في وكالة الأبحاث التابعة لوزارة الدفاع الامريكية بربط مجموعة من الأجهزة المتباعدة جغرافياً يتم من خلالها تبادل البيانات، ومن ثم تحويل هذه الشبكة من الاستخدام البسيط إلى شبكة عالمية الانترنت (Obaid,2023)، كما أنه في فترة السبعينات تم اعداد الموازنات على أنظمة الحاسوب للإدارة المركزية فقط، لكن مع تطور الأجهزة التكنولوجية لتقنيات الحاسوب فقد اصبح اعداد الادارة الالكترونية يسير بيسر في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات (Mansi,2023).

كما كان للدول الاسكندنافية بدايات في مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية في القرن الماضي، كذلك في المملكة المتحدة فقد اطلق مشروع أو قاعات مانشستر الالكترونية في عام ١٩٨٩ وبعدها ظهرت مبادرات في فلوريدا بواسطة هيئة البريد في عام ١٩٩٥ كما اقرت دول الاتحاد الأوروبي خطة عمل في مدينة لشبوه سميت (اوربا الالكترونية) في ٢٠٠٢ والتي أعدتها المفوضية الاوربية، ثم بعد ذلك تم تطبيق عدد من الإجراءات ضمن مفهوم الإدارة الالكترونية، بالاعتماد على المعارف وتحسين مستوى الوظائف وزيادة الترابط الاجتماعي (Al _ Hazani) كما ظهرت مفاهيم ومصطلحات الالكترونية في العقود الأخيرة مثل مصطلح المكتبة الالكترونية والتجارة الالكترونية وكذلك مصطلح الحكومة الالكترونية الذي يعد قفزة نوعية في تاريخ المعاصر واحد الصفات التي يقاس بها رقي الدول. وفي الوقت الحالي نجد أن الادارة الالكترونية انتشرت في أغلب دول العالم ولكن بنسب متفاوتة تبعاً لدرجة تقدم وتطور الدولة في هذا المجال.

الفرع الثاني

عوامل نجاح الإدارة الالكترونية

تشكل الإدارة الالكترونية في وقتنا الحاضر ضرورة حتمية في ظل التحول الرقمي الذي شهده العالم أصبحت الإدارة الالكترونية، حاجة ضرورية وملحة لغرض تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات في جميع مؤسسات الدولة إلا أن نجاح هذه الإدارة لا يعتمد على استخدام التكنولوجيا فقط، بل لابد من توفر مجموعه من العوامل التي تضمن تحقيق اهداف التحول التكنولوجي بفعالية عالية ومن أهم تلك العوامل:

١- **البنية التحتية:** من عوامل نجاح الإدارة الالكترونية وجود مستوى عالٍ من البنى التحتية التي تضمن شبكة حديثة للبيانات والاتصالات تكون مناسبة ومتطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقادرة على نقل المعلومات والتواصل بين مؤسسات الإدارة نفسها من ناحية وبين المؤسسات والمواطن من ناحية أخرى . . (Kafi . 2011)

٢- **وجود الأنظمة والتشريعات والقوانين** اللازمة لغرض ضمان أمن وسلامة تبادل المعلومات والوثائق ووضع المواصفات والاسس والمعايير التي تحكم التوثيق الاجرائي للتعاملات الالكترونية، من خلال إقرار مشروعية الوثائق الالكترونية وكذلك الاعتماد عليها في الأعمال الإدارية، كالتوقيع الالكتروني واثبات الشخصية الالكترونية () (Al- Hussein , Al -Khayyal . 2013)

٣- **توفير رؤية واضحة لمستخدمي الإدارة الالكترونية**، وذلك من خلال نشر توعية عن الادارة الالكترونية، وإطلاع الأفراد على فوائدها عن طريق القيام بأتمتة المعاملات الخاصة بسرعة ودقة عالية، وكذلك عن طريق قيام الصحافة بنشر الجوانب الإيجابية والنجاح في استخدام الإدارة الالكترونية للتحفيز على العمل بموجبها (Abdelmalek. 2020)

٤- **توفير وسائل حماية الكترونية:** أن تقديم الإدارة الالكترونية خدمات عبر وسائل الكترونية يفسح المجال لمن يحاولوا أساءة استعمال التكنولوجيا في اختراق وقرصنة البيانات و المعلومات، خاصة التي تكون ذات أهمية عالية، لذا يجب توفير وسائل حماية ذات كفاءة عالية من خلال السعي لتطوير برامج تقوم بتشغيل البيانات والمعلومات لغرض المحافظة على سرية وخصوصية الاتصالات والتعاملات الالكترونية، ومن ثم يصبح التعامل مؤمن ومحمي من كل الانتهاكات التي قد تعترض العمل. (Abu Salameh. 2017)

٥- **العنصر البشري:** أن من أهم عوامل نجاح الإدارة الالكترونية وجود أو توفر عنصر بشري يكون قادر على التفاعل معها وإدامتها فتوفر البنية التحتية لا تعمل وحدها، وهنا نكون امام مسارين يتمثل الأول بالقضاء على القوى البشرية المتوفرة في الإدارة التقليدية، أما الثاني فيتم استقطاب الخبرة الجيدة وفقا لمتطلبات الأنظمة والتقنيات المستخدمة في الإدارة الالكترونية ودوام عملها (Manaaseh, Al- Zoubi. 2013).

خلاصة ما تقدم نرى أن نجاح تطبيق الادارة الالكترونية يقترن بعدة عوامل لا غنى عن أيأ منها، لأن كلاً منها يكمل عمل الآخر، ومن ثم لابد من تهيئة البيئة القانونية والالكترونية اللازمين للقول بوجوب تطبيقها وتحقيق النتائج التي تعكس على العمل الجودة والانتاجية.

المطلب الثاني

خصائص الإدارة الالكترونية وتميزها عن الحكومة الالكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من الركائز الأساسية في التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات الحكومية والخاصة في العصر الحديث، فهي تمثل الإطار الذي يُنظم كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع الأدوار، وتحقيق الشفافية والمساءلة باستخدام التقنيات الإلكترونية لذا سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول: خصائص الإدارة الإلكترونية، أما في الفرع الثاني فنخصصه لبيان لتمييزها عن الحكومة الإلكترونية وكما يأتي :

الفرع الأول

خصائص الإدارة الإلكترونية

تحظى الإدارة الإلكترونية بعدد من الخصائص تميزها عن الإدارة التقليدية، وهي ما يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

١. السرعة في الاداء

توفر الإدارة بالطرق الحديثة السرعة بالإنجاز، بوقت أقل مما تقتضيه لو كانت المعاملات تتم بطرق عادية، فإذا احتاج الشخص أبرام معاملة ما، فلا بدّ من الانتقال إلى مقر الإدارة والاتصال بالموظف المختص وانتظار دوره في كثير من الأحيان، وهو ما يستغرق وقتاً وجهداً، في حين لا يتطلب الأمر سوى دقائق معدودة في حال تم استخدام الإدارة الجديدة والابتعاد عن الطريقة التقليدية (Malika, 2021). هذا يعني أن الإدارة محل بحثنا هي وسيلة فعالة لتبسيط الإجراءات الإدارية، ولا تتطلب ما يقتضيه العمل بالطرق المطبقة حالياً (التقليدية) من حفظ البيانات وتوثيقها، (Hadar, 2016). وهو ما يتطلب وجود أماكن مخصصة للحفظ وبالتالي يجعل من الرجوع إلى تلك البيانات متعب ويستغرق الكثير من الوقت إذا احتاج الشخص الحصول على معلومات ما، وربما تتلف تلك المعلومات كون حفظها ورقياً لفترات طويلة.

٢. الثقة بالعمل وشفافيته: تعد الثقة والشفافية بأنها الجسر الذي يقوم بربط الفرد ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية والجهات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة، من ناحية أخرى فهي من المفاهيم الحديثة في العمل الإداري التي أخذت بها الإدارة المعاصرة وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تحسين المسائلة والثقة في العمليات الحكومية، وذلك لوثوق الأطراف المعنية بها، وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والتضليل والسرية كما أن صناعة القرارات وكيفية تنفيذها تجري وفق قواعد واضحة كما تدل على أن المعلومات الرسمية متاحة للجميع الافراد، كما تعني إتاحة معلومات بأشكال كافية ومفهومة يمكن الوصول إليها ببسر وسهولة فالشفافية تعني باختصار تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث (Al_ ZUheiri. 2022).

٣. تحقيق المحاسبة والمساءلة للمخالفين

تعد المحاسبة ركيزة أساسية للحكم الجيد، من قبل المجتمع والقائمين على تلك المؤسسات، والمتأثرين بقراراتها ونشاطاتها، ويقصد بالمساءلة على أنها الطلب من المسؤولين بيان التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وإداء واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجههم وتلبية ما مطلوب وتتطلب المساءلة وجود حرية في تدفق المعلومات، وبما يتيح للجمهور من الاطلاع على ما يجري من وقائع و وكذلك حقائق، والاغلب يكون السبب في الامتناع عن تقديم المعلومات من قبل القائمين بها الخوف من الكشف على الأخطاء والتجاوزات التي تجعلهم محلاً للمساءلة، كما أن الشفافية والمساءلة مفهومان متداخلان ومتربطان يعزز كل منهما الآخر فغياب الشفافية تتعذر المساءلة، وإذا لم تكن هناك مساءلة فليس للشفافية أية قيمة وكما يسهم وجود هاتين القيمتين في قيام إدارة فعالة على صعيد المؤسسات العامة وكذلك الخاصة، والشفافية تعني قبل كل شيء تدفق المعلومات وتداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة قد تكون مرئية والمسموعة ومقروءة التي من شأنها تأمين وتواصل المواطنين مع صانعي القرارات. (Ali. 2025).

٤. تقليص النفقات: حيث أدى استخدام الانترنت الى تقليل عدد الموظفين فهي إدارة بلا ورق (Menseh. 2023) لكونها تتكون من بريد الكتروني و الأرشفة الالكترونية والرسائل الصوتية والأدلة ونظم تطبيقات المتابعة الآلية وإيرادات وسائل النقل فهي إدارة بلا مكان فليس بحاجة الى مكان وابنية ضخمة وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب لأستيعاب أجهزة الحاسوب (Abdulkareem 2010).

٥. العمل على تجاوز أخطاء الموظف أثناء قيامه بأداء عمله: وهذا في حد ذاته يقلل من الأخطاء العمدية التي يمكن ان يقرها الموظف لتحقيق منفعة شخصية أو المصلحة، وذلك لكون الحاسوب مزود ببرنامج لا يعطى أي مجال للخطأ بل يحقق سهولة وسلاسة في الانجاز وكذلك يضمن الشفافية في التعامل مع الزبائن (Lahrache. 2023).

الفرع الثاني

التميز بين الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية

قد يختلط لدى البعض المقصود بالإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، أنهما يهدفان للمعنى ذاته، إلا أنه في حقيقة الأمر وعلى الرغم من وجود مشتركات بينهما إلا هناك اختلافات عدة وهو ما سيتم توضيحه في الفقرات أدناه وكما يأتي:

١- الحكومة الالكترونية: تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير عمل الإدارات العامة مع التغيير التنظيمي وتعلم مهارات جديدة لتحسين إدارة الخدمات العامة والعمليات الديمقراطية وتعزيز الدعم لكافة الجمهور اما الإدارة الالكترونية هي عملية استخدام التكنولوجيا التي تساعد في الحكم ويلزم إدارتها أي تتعلق بكيفية استخدام التكنولوجيا الالكترونية .

٢ _ الإدارة الإلكترونية: يمكن القول بأنها المستقبل الخالي من الفساد الذي تهدف إليه الدول بينما الحكومة الإلكترونية لا تنظر إلى مستقبل المستفيدين ومختلف العوامل سواء كانت الرسمية أو غير الرسمية (zaidi) 2025 ,

٣ - الإدارة الإلكترونية: كمصطلح عام تقترب أو لها المعنى ذاته من المصطلحات في الشكل والمضمون، مثل الحكم السليم، الحكم الراشد أما الحكومة الإلكترونية فهي عبارة عن الهياكل أو المؤسسات والتي بدورها تقوم بتقديم الخدمات عن طريق وسائل الأنترنت والاتصالات (Al- Taie. 02022) .

٤. - الإدارة الإلكترونية: يتم من خلالها تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للأفراد بطريقة مرنة بحيث تتسم بالشفافية والفعالية، حيث يرى أغلب الباحثين أن الإدارة الإلكترونية تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية بحيث لا يمكن تطبيقها ابتداءً، لما تتطلبه من تهيئة على المستوى الفني، السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي فالحكومة الإلكترونية تعد بمثابة بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه، بينما الإدارة الإلكترونية هي بروتوكول ثنائي الاتجاه تسعى للوصول الى رضى الجهات القائمة والمستفيدة.

٥- مكونات الحكومة الإلكترونية: تتكون من بنية مؤسسية عليا تقوم بوضع السياسات والتشريعات وتقوم بأخذ القرارات اللازمة كما تشمل الحكومة الإلكترونية العديد من المعاملات الداخلية بين المسؤولين والجهات ذات العلاقة، أما الإدارة الإلكترونية فأنها تكون ذات علاقة بين الحكومة والمواطنين أي عملية ذات عدة مسارات، كما أنها تتكون من أهداف ووظائف تقوم على عمليات يشارك بها كلاً من الحكومة والمواطنين، فالإدارة الإلكترونية موضوع يكون أوسع بحيث يتعامل مع مجموعة كبيرة من العلاقات ما بين الحكومة والمواطنين بينما الحكومة تقوم على التعامل اليومي مع جميع الوظائف المتعلقة بتقديم الخدمات للجمهور في جميع المجالات (zaidi . 2025). ونحن نرى أن الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية بينهما تقارباً كبيراً، وأن نجاح أيّاً منهما سيعكس نتائج ايجابية على الأخرى.

المبحث الثاني

دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تعد الإدارة الإلكترونية وسيلة مهمة وفعالة في مكافحة الفساد الإداري، كونه يشكل الخطر الحقيقي للتنمية والتطور الاقتصادي، مما يتطلب اتباع الإدارة الحديثة للسيطرة قدر الإمكان على توسع حجم الفساد، ويكون ذلك بالاستناد إلى عنصر الشفافية أيضاً وهو ما يمكن تحقيقه بسهولة أكثر إذا ما ابتعدنا عن الإدارية بشكلها التقليدي (Razq, 2010). لذا سنتطرق في بحثنا هذا دور الإدارة الحديثة في القضاء على الفساد ومحاربه، ويكون ذلك من خلال مطلبين الأول بعنوان، سياسة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، أما المطلب الثاني فنفرده لتقييم الإدارة الإلكترونية في هذا المجال وكما يأتي:

المطلب الأول: سياسة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

المطلب الثاني: تقييم الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول

سياسة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

جاءت الإدارة الإلكترونية كأسلوب يسهل العمل، ولا شك أن استخدام الإدارة للطرق التقنية الحديثة سيسهم في معالجة حالات الفساد الإداري إلى حدٍّ ما، من خلال الأساليب الجديدة التي تتبع بموجبها، لتحسين جودة وإنتاجية العمل، والتقليل من التعقيدات التي تنتج عن ممارسة العمل بالشكل التقليدي، وللمحد من ظاهرة الفساد الإداري فقد برزت الحاجة إلى البحث في طرق أخرى بديلة عن الطرق التقليدية والمعتاد في العمل بها، ومن بينها الإدارة الإلكترونية، كونها ضمان العمل بشكل أكثر ثقة وشفافية، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الإدارة فإنها لا تخلو من العراقيل والانتقادات السلبية المترتبة عنها. ومن ثم فإن الإدارة الإلكترونية تقوم بمهام كبيرة لمكافحة الفساد الإداري، وهو ما يتطلب منا تسليط الضوء عليه في هذا البحث، لذا سنتطرق إلى تطبيقات الإدارة الإلكترونية وموقف العراق منها، في الفرعين التاليين وكما يأتي:

الفرع الأول

تطبيقات الإدارة الإلكترونية

لكي تفعل الإدارة الإلكترونية بالشكل الصحيح فلا بدّ من وجود تطبيقات لها، تكون هي الأدوات الفعالة لأخذ دورها في التخلص من سلبات العمل التقليدي من جانب وفي التقليل من نسبة الفساد من جانب آخر، وهذه التطبيقات يمكن لنا إيجازها بالفقرات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: اعتماد التوقيع الإلكتروني

نتيجة للتطورات الكبيرة في المجال التكنولوجي والتقني، وأتساع انتشار الأجهزة الإلكترونية وشبكة الانترنت في مختلف العقود والمعاملات، فقد دعت الحاجة إلى إيجاد بديل عن التوقيع التقليدي، يؤدي نفس الوظائف ويتمتع بحجة الأثبات ذاتها، فظهر التوقيع الإلكتروني كبديل عن التوقيع التقليدي يستخدم في كافة الأنشطة من عقود ومعاملات، التجارية منها وغير التجارية، وقد أخذت به أغلب القوانين المحلية والدولية نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر المشرع الفرنسي، الأمريكي، المصري، والعراقي. ومن ثم فإن الحاجة في الوقت الحالي تتطلب استخدام التوقيع الإلكتروني ليس على مستوى الأعمال الخاصة وإنما لابدّ من اتباعها في الحياة الوظيفية.

فإذا كانت الحاجة الفردية هي من دعت إلى ظهور مثل هكذا تطبيقات، فإن التحولات في الوقت الحالي تتطلب نقل الجوانب التقنية إلى جميع مؤسسات الدولة الحكومية منها والخاصة، ومن ثم الوصول إلى مجتمع متقدم تكنولوجيا بعيداً عن الروتين المتعارف عليه في الإدارات (Khanfusiun,2018).

وتماشياً مع تلك التطورات أصدر المشرع العراقي قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، عالج من خلاله كل ما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني من مفهوم وأحكام وأهداف، وعلى الرغم من حاجة القانون لكثير من التعديلات ولنا بصدد البحث فيها، إلا أنه من القوانين المهمة في الوقت الحالي ويواكب التطورات الكبيرة للعمل الفردي والحكومي. وفي خطوة متقدمة بهذا الصدد فقد قدم مشروع التوقيع الإلكتروني (PKI) الذي يعد من الأدوات المهمة لتحقيق التقدم في تحول العراق من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

أما بما يتعلق بدور التوقيع الإلكتروني بوصفه جزء من الإدارة الإلكترونية التي يتم من بواسطتها معالجة الفساد نجد أن اعتماد التوقيع الإلكتروني يمكن صاحبه من التحكم في المستندات، لكي لا تقع بين أيادي خطأ، ويحسن استخدامه الأمان لسرية العمل، مما يجعل من الصعوبة تقليده (Salim,2023).

تأسيساً على ما تقدم ذكره يتضح أن التوقيع الإلكتروني مصدراً موثقاً في التعامل، كونه يعزز من الشفافية في التعامل ويسرع من الإجراءات ، فضلاً عن مساهمته في مواكبة التطورات الدولية بمجال التحول الرقمي في العمل.

ثانياً: تشفير البيانات

يقصد بتشفير البيانات هو (ممارسة حماية المعلومات عن طريق تحويلها إلى شكل غير مفهوم (مشفر) لا يمكن قراءته أو فهمه إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك. يتم ذلك باستخدام خوارزميات رياضية ومفاتيح تشفير لضمان سرية البيانات سلامتها، وأصالتها) (Almawi, 2025). فضلاً عن ذلك فإن حماية المعلومات تحقق سلامتها أيضاً، ومن ثم فإن تشفير المعلومات تحميها من الهجمات الإلكترونية والاختراقات التي قد تتعرض لها، ورغم أهمية التشفير ودوره الكبير، إلا أنه ليس خالياً من العيوب أو التحديات التي قد تواجه العمل به، على سبيل المثال أن إدارة مفاتيح التشفير قد يتم بطريقة غير صحيحة مما يعرض الانظمة للخطر، كما أن استخدام طريقة التشفير القوي قد يؤدي في بعض الاحيان إلى أبطاء العمليات خاصة اذا كانت مجموعات كبيرة (Hasan,2025).

ثالثاً: أنظمة خدمات الكترونية

ومن ابرزها خدمات الدفع الإلكتروني، خاصة ما يتعلق بدفع الضرائب والرسوم، إذ يصعب التلاعب بالنسب المستقطعة فلا يستقطع من الشخص إلا المبالغ المطلوبة منه دون زيادة أو نقصان، كما أن إصدار التراخيص

وشهادات المنشأ (Aleali, 2025) وتصاريح مزاوله المهنة عن طريق الانظمة الالكترونية تقلل إلى حد كبير الإجراءات المعقدة التي تقتضيها الطرق العادية في اصدارها، ومن ثم تمنع بشكل أو بآخر أي محاولة للفساد كما هو الحال بالنسبة للرشوة لتسريع الإجراءات.

وبهذا الصدد نشير إلى الأهمية الكبيرة لنظام الفع الإلكتروني في العراق والذي من خلاله تم الكشف عن المستفيدين من الرواتب المزدوجة والتقاطع الوظيفي، مثال على ذلك ما كشفه المتحدث بأسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "نجم العقابي" من أن الوزارة كشفت عن وجود أكثر من (٢٢٠) ألف مواطن متجاوز على أعانة الحماية الاجتماعية وتم استرداد ما يقارب (٢٢٥ مليار دينار)، وهو ما جعل عمليات الدفع الإلكتروني الخيار الأمثل للكشف عن مثل هكذا الحالات وبالتالي يقل حجم الفساد بهذا المجال.

هذا ولابدّ من الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية بهذا الصدد، وهي أن عمليات الدفع الإلكتروني تترك سجلات رقمية لكل معاملة، مما يقلل من احتمال حدوث تلاعب بالأموال أو استخدامها.

رابعاً: قاعدة بيانات متاحة

تتيح الادارة الالكترونية توفير قاعدة بيانات كبيرة ومتاحة، ليس للأشخاص العاديين وإنما للمؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة، أما المعلومات العامة والتي لا ضرر في الإطلاع عليها فبإمكان الجميع الحصول عليها. وتعد الادارة الألكترونية من أفضل الطرق في هذا المجال كونها تساعد في اتخاذ القرارات الدقيقة وبوضوح، عن طريق تجميع البيانات بأشكالها المختلفة لتيسير الوصول إلى البيانات، من خلال شبكة الانترنت (Ragya, 2003).

كما أنه في حال حدوث قضايا فساد إداري فمن السهولة الاستعانة بالبيانات المتوفرة للتحقيق فيها، على سبيل المثال حالات الفساد الإداري التي تحصل في المصارف الحكومية منها وغير الحكومية، إذ تتمكن الجهات المعنية بالتحقيق من الحصول على المعلومات اللازمة في غضون دقائق معدودة وليس بالامكان التلاعب بها أو تحريفها بسهولة مما يعني أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها دقيقة وحقيقية.

الفرع الثاني

موقف العراق من الإدارة الإلكترونية

تماشياً مع ما شهده العالم في العقدين الاخيرين من تحول كبير نحو الرقمنة في مختلف القطاعات، فقد بدأ العراق باتباع الادارة الالكترونية في بعض الوزارات، إضافة إلى اصدار قوانين تنظم قدر الامكان التعاملات الالكترونية، فضلاً عن عقد مؤتمر الدولي للحكومة الالكترونية في بغداد من قبل اللجنة الوطنية بالمشاركة مع برنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتحت شعار (معا نحو الاندماج الرقمي) والذي بدوره يهدف إلى استعراض

ابرز الإنجازات المتحققة للإدارة الالكترونية كأداة لتحقيق الإصلاح القطاع العام والاندماج الرقمي (AI_ Taie2013).

كما بدأ العمل نحو تشريع قانون للاتصالات وهو ما اشرنا إليه سلفاً، وكل هذا يأتي نتيجة وعي المشرع وادراكه بضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في الجانب التقني ومحاولة النهوض بالواقع الاداري التقليدي، وتحسين جودة الاداء والانتاجية بعيداً عن التعقيد.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الاتجاه، إلا أن واقع العمل الإداري في العراق لا يزال في طور التغيير، أي أن تطبيق الادارة الالكترونية لا يزال في بداياته، ويحتاج إلى

خلاصة ما تم ذكره، نرى أن الادارة الالكترونية في العراق لا يزال أمراً مستجداً على الواقع في العمل المعتاد عليه، وتحتاج إلى الاعداد الصحيح للتطبيق ابتداءً من توفير البنى التحتية مروراً بوجود التشريعات الداعمة والموثقة لحماية البيانات والتعاملات الالكترونية، والتخلص من كافة العقبات التي قد تحول دون نجاح التجربة، خصوصاً وأن مستويات الفساد الاداري في العراق وصلت إلى نسب عالية جداً وفي جوانب متعددة، مما يجعل العمل بالادارة الالكترونية فرصة حقيقية لتحسين واقع الخدمات ومكافحة الفساد.

المطلب الثاني

تقييم الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مفاصل العمل في مؤسسات الدولة وقطاعاتها يؤدي إلى تحقق نتائج إيجابية تعود على جودة وكفاءة العمل بالدرجة الأساس، ويقلص حجم الفساد كونه ، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مزايا استخدام الإدارة الإلكترونية من جهة وما يتعرض تطبيقها من سلبيات أو عقاب تعيق من شأن العمل بها وكما يأتي:

الفرع الأول

الايجابيات

يتيح استخدام الإدارة الالكترونية في مساهمة من تقليل حالات الفساد وذلك من خلال تحسين العمل على تحسين إجراءات الرقابة والتدقيق والمراقبة كما تساعد الادارة الالكترونية في تقليص الفجوة بين الحكومة و المواطنين وعمل على تقليل فرص التلاعب والرشوة (Ali . 2025) كذلك توفير بيئة تشجع على التعاملات الموثوقة و النزيهة بالإضافة الى توفر بيانات دقيقة حول المشتريات العامة والمشاريع الحكومية وبالإمكان مراقبة ومتابعة هذه التفاصيل من قبل المواطنين كما ان هناك آليات ذلك تعمل عليها الحكومة الحالية من خلال منصة أور التي امتازت بتوفير نوافذ تعيين في القطاع العام والخاص وهذا يبين دور الحكومة في الانتقال من

الممارسات التقليدية الى الاستعمال الرقمي لغرض الظهور بالصورة الاحسن من خلال تطوير الإدارة الالكترونية الذكية وقرارتها تكون محوكة ومأتممة (Rabie. 2017).

اولا: تحقيق الشفافية في العمل

تعد الشفافية من أبرز الدعائم للإدارة الصحيحة في العمل، ومن أهم المبادئ في يجب الالتزام بها، يقصد بالشفافية أن تكون قواعد تسيير شؤون الدولة واضحة وبارزة للجميع، ليتسنى للأفراد متابعة الطرائق المتعمدة من طرف القيمين على تدابير العمل (Imad, 2022). وهناك من حدد مفهومها بأنها: توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة والكشف عن الاخطاء (Ayed and Ahmed).

وتجد الشفافية أساسها في المواثيق الدولية كما هو الحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٨٠، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣، فضلاً عن الاتفاقيات الاقليمية بهذا المجال نذكر منها، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠ والميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٤.

ولكي تؤدي الشفافية دورها في الحد من مظاهر الفساد يجب أن تتوفر لها البيئة المناسبة لذلك، كأصدار التشريعات الخاصة بالحد من الفساد، والحث على تعزيز وتوثيق لأهمية عمل أجهزة الرقابة وضرورة أخذ دورها الفعال في متابعة العمل وعدم السماح لأي شخص بالتلاعب بالوظيفة العامة أو اساءة استخدام السلطة)

ومن ثم فإن الشفافية تعني الوضوح والاعلان لا الغموض والتعقيد، مما يؤدي تطبيقها إلى تحقيق تقدم كبير في سلاسة الإجراءات ومرونتها، ويجعل من مسألة الرقابة على العمل الإداري أمراً أكثر دقة، وبالأخير سيعود نتائج على إلى التقليل من حالات الفساد الإداري.

ثانياً: الرقابة المباشرة والصادقة: بإمكان الإدارة الالكترونية متابعة مواقع عملها عبر الكاميرات الالكترونية والشاشات وكذلك على جميع منافذ والأجهزة التي يتعامل معها الجمهور وبذلك تكون الأداة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها ومتابعة مواقعها بطمأنينة بعيداً عن أسلوب المتابعة بالتقارير ومذكرات التي يرفعها الأفراد في الإدارات بصورة التقليدية وما تمتاز به من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات (.

jelali.2016)

ثالثاً: إلغاء نظام الأرشفة الورقي بنظام أرشفة الكتروني

أن العمل بنظام الأرشفة الإلكترونية يحمل ليونة كبيرة مع الوثائق، ويجعل من تصحيح الأخطاء أمراً سهلاً وسريعاً (Mustafaa,2022). كما أن النظام الورقي القديم والمحفوظ في الملفات الورقية يمكن تنظيم طريقة حفظها الكترونياً بواسطة الماسحات الضوئية (Scanners) وتصنيفها، للتخلص من عبء بقاء البيانات ورقية.

ويوفر لها الحماية من الحوادث التي قد تحصل كالحريق والحروب. وقد شهد العراق هذه الحالات على وجه الخصوص بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، وضياح الكثير من الوثائق والمستندات المهمة.

كما أن العمل بنظام الارشفة الالكتروني يقلل من الوقت والجهد الذي يتطلبه البحث اليدوي عن بيانات أو معلومات ما، إذ تتيح إمكانية الوصول لكل المعلومات بايعاز بسيط لا يستغرق بضع دقائق أو أقل، فضلاً عن ذلك يتم الحفظ والتصنيف بناءً على معايير محددة وليس حفظاً عشوائياً، وهذا يجعلها في مأمن من العبث بها ويسهل على المتعاملين بها الحصول على المعلومات المحفوظة بسهولة ويسر.

الفرع الثاني

السلبات

أن تطبيق الإدارة الإلكترونية كما هو الحال في أي فكرة مستجدة لابدّ من أن يواجهها العديد من التحديات، خصوصاً في العراق ومع حداثة التحول الرقمي فيه، سواء كانت تلك العقبات أو التحديات متعلقة بجوانب تشريعية أو تقنية أو بنى تحتية، مما جعل من مسألة التطبيق أمراً صعباً وهو ما سيتم بحثه في هذا الفرع وكما يأتي:

اولاً: ضعف الامكانيات التقنية

تعد الإمكانيات التقنية والتكنولوجيا عنصر مهم لنجاح الادارة الالكترونية في تحقيق النتائج المرجوة منها، لذا فإن عدم توفير الاجهزة الالكترونية والمعدات اللازمة تعيق عملية التطبيق بل وتأتي بنتائج عكسية (Ali and Gilali, 2019).

كما أن قلة التخصيصات المالية لعملية الشراء لتلك الاجهزة واللوازم ومخصصات التدريب والتأهيل للعاملين من المعوقات المادية التي تضعف من العمل بالإدارة الالكترونية، خاصة في ظل عدم وضع ميزانية دعم خاصة لمشروع العمل وفقاً للإدارة الحديثة أعلاه (Muhamad, 2011).

ثانياً: التحديات الفنية

أن تطبيق الإدارة الإلكترونية قد يصطدم بالعاملين في الدوائر والمؤسسات، الذين يرفضون العمل وفق التطورات التقنية الحديثة ويتمسكون بالطرق التقليدية، لعدم توفر الثقافة الكافية لديهم في العمل بهذا المجال، مما يسبب مشاكل أخرى في العمل تتمثل بعرقلة تطوير العمل وعدم الانجاز بسبب الرفض لتلك الإدارة (Malika, 2021). فضلاً عن ذلك فإن البنى التحتية لدى بعض الدول ومن بينها العراق غير مؤهلة بشكل كافٍ لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى النفور من تطبيقها ومن ثم العودة للطرق التقليدية (Muhamad, 2011).

ثالثاً: تحديات حماية أمن المعلومات

المقصود بأمن المعلومات هو: بقائها بأمن من الوصول إليها والتلاعب بها، ويعد هذا الأمر من أكبر ما يواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية، مما يستدعي القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها أن تضع حلولاً لهذا التحدي، من بينها وضع التشريعات الكفيلة بحماية البيانات وكافة المعلومات وفرض العقوبات على من ينتهك أمن المعلومات ويخترق سريتها (Ahmad and Abd almuhsin, 2013). لذا فإن المخاوف من حدوث حالات اختراق للإدارة أو المساس بأمن المعلومات الخاصة بالعمل أو بالأشخاص العاملين أو تعرضها للحذف أو التدمير أو محاولة استخدامها بطرق غير مشروعة، كلها تشكل تحديات وعقبات أمنية قد تؤخر العمل بتطبيق الإدارة الإلكترونية فترة من الزمن (Muhamad, 2011). فالتجسس الإلكتروني هو أبرز مخاطر الإدارة الإلكترونية لدى البعض من معارضي تطبيقها والبقاء على الإدارة بشكلها التقليدي، فتحول الارشيف الورقي إلى الكتروني قد يعرضها لمخاطر كبيرة، تكمن في عملية التجسس على المعلومات والوثائق والمستندات ونقلها أو كشفها، أو القيام بإتلافها (Baravan, 2005).

إلا أن ما يجدر بنا الإشارة إليه أننا لا نؤيد البقاء على الإدارة التقليدية لمجرد الخشية على أمن المعلومات والتخوف من الخروقات التي قد تتعرض لها بيانات الأشخاص أو الشركات أو المؤسسات، لأن سبب الخطورة ليس من الإدارة الإلكترونية وإنما بسبب عدم تحصين الجانب الأمني للمعلومات والبيانات، والذي يعد أولوية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن ثم فإن أي نسبة إهمال فيها قد يؤدي إلى خلل أمني وربما يؤدي إلى كارثة. لذا لا بد من توفير أقصى درجات الحماية الأمنية لتلك البيانات والمعلومات لتجنب حدوث أي من المخاطر.

رابعاً: تحديات أخرى:

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية فإن هناك أمور أخرى تعد من السلبيات التي قد تؤثر على تطبيقها، تتمثل بعدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية واعتمادها كأدلة اثبات أو الاعتراف بمصادقيتها، في بعض الدول، أما ما يتعلق بالقانون العراقي فبالرجوع لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ نجد أنه أعطى المستندات الإلكترونية الحجية القانونية نفسها للمستندات والوثائق الإلكترونية، إذا ما اشتملت على الشروط التي تطلبها القانون بموجب المادة (١٣) منه.

أضافة إلى عدم صلاحية الانظمة المعمول بها حالياً للتطبيق على الإدارة الإلكترونية، مما يجعل اللجوء إليها لا يجدي نفعا اذا لم يتم ذلك بموجب القوانين والانظمة التي تجيزها وتلزم العمل بموجبها (Ali and Gilali, 2019).

خلاصة ما تقدم ذكره في هذا المبحث نجد أن موضوع تطبيق الإدارة الإلكترونية أمر مهم وضرورة مفروضة بفعل التقدم التقني الذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، ولما تسهم فيه من الحد بشكل كبير من حالات الفساد، وتقليل نسبه، إلا أن ذلك ليس بالأمر اليسير، فهناك عدة معوقات قد تقف دون البدء فيها أو تحول دون

الاستمرارية بالعمل بها، لذا فإن تغيير الإدارة من الروتين المعقد إلى الأسلوب الحديث بحاجة إلى خطة واستراتيجية، خصوصاً بالنسبة للعراق، إذ يشكل التغيير تحدياً حقيقياً في ظل ضعف الامكانيات وغياب الإرادة الجدية في تطبيقها، فضلاً عن ضعف الثقافة في الجانب التكنولوجي لدى الغالبية من العاملين سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، الأمر الذي يتطلب التخلص من كافة التحديات للبدء بشكل صحيح في التطبيق بعيداً عن العشوائية وسوء التخطيط

الخاتمة:

بعد الانتهاء من بحث موضع الإدارة الإلكترونية كوسيلة لمكافحة الفساد الإداري توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها وفق النقاط الآتية:

- الاستنتاجات: Conclusions

- أن الفكرة الأساسية من الإدارة الإلكترونية هي تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة، واستخدامها في سياسة عمل المؤسسة لتحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة في العمل.
- أن استخدام الإدارة الإلكترونية سيحدث نقلة نوعية كبيرة في التعاملات، خصوصاً إذا توفرت المتطلبات اللازمة لها.
- أن المشرع العراقي واكب التحول الإلكتروني وأن كان هذا الأمر ضعيفاً نوعاً ما إلا أن وجود قانون للتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، ومشروع التوقيع الإلكتروني والزام الوزارات بالعمل وفقاً للنظام الإلكتروني بكثير من الخدمات يثبت لنا ذلك.
- أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يسهم بشكل كبير في رفع مستوى العمل، وتحقيق جودة عالية في الانتاجية وتميز في الاداء.
- أن مكافحة الفساد الإداري عن طريق الإدارة الإلكترونية تتطلب القيام باستثمارات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى وضع رؤية واضحة في هذا المجال.
- يعد نقص المؤهلات والخبرات اللازمة للعمل وفقاً للتطورات التكنولوجية من أبرز العقبات التي قد تقف حائلاً دون العمل بها، أو على الأقل تأخر في البدء فيها.
- عدم توفر البيئة القانونية الكافية للعمل على تطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ أن النصوص القانونية الحالية لا تلبي التطورات الحاصلة في هذا المجال، خصوصاً في ظل تسارع وتيرة التقدم يوماً بعد آخر.
- عدم وجود ثقافة كافية لدى العاملين في دوائر ومؤسسات الدولة للعمل على استخدام الإدارة الإلكترونية والاطلاع على مميزاتها.

التوصيات: Recommendations

- تعزيز البنى التحتية في العراق، ونعني بها هنا بنى تحتية متطورة في المجال التقني من أجهزة الكترونية وشبكات أنترنت عالمية، بحيث يؤمن العمل بها السرعة في الأداء، السرية في الحفظ، فضلاً عن توفير الكوادر البشرية المدربة على العمل بهذا المجال.
- التشجيع على تطبيق الإدارة الإلكترونية والاستفادة منها، لأن من شأن ذلك تحقيق نتائج كبيرة على العمل وتطويره.
- تعديل القوانين الحالية بشكل يضيف المشروعات والمصداقية في العمل الإلكتروني بشكل أكبر مما هو عليه وفقاً للقوانين النافذة.
- العمل على نشر الثقافة الإلكترونية في العمل، من خلال إقامة الدورات التدريبية والتسويق الصحيح للحث على تطبيقها.
- البدء بتنفيذ الإدارة الإلكترونية بخطوات مدروسة ومحددة لا بشكل عشوائي، وذلك لضمان نجاحها ومن ثم نقل التجارب الناجحة في هذا المجال إلى بقية المؤسسات.

References

- 1- Ahmed Salam Abdel-Ati, E-Governance, Taiba Publishing and Distribution Foundation, 1st ed., 2021.
- 2- Aisha bint Ahmed Al-Husseini and Shaza bint Abdul Mohsen Al-Khayal, The Impact of Implementing Electronic Management Systems on Job Performance (A Field Study of Female Employees in Deanships at King Abdulaziz University in Jeddah), a study published in the Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, Al-Azhar University, Issue 10, 2013.
- 3- Abdul Rahim Al-Mawwi, Information and Network Security, 2005.
- 4- Adel Rizk, Global Financial Crisis Management, 1st ed., Nile Arab Publishing Group, Cairo, 2010
- 5- Ahmed Emad Suleiman Al-Fahdawi, Emerging Messages to Combat Corruption in the Public Service (A Comparative Study), Master's Thesis, Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, 2012

- 6- Jarmouli Malika, The Role of E-Government in Combating Administrative Corruption, a research published in the Journal of Academic Studies, Volume 3, Issue (3), 2021
- 7- Mustafa Youssef Kafi, E-Government, 2022
- 8- Saleh Abdul Ayed Al-Ajili and Nater Ahmed Al-Mandil, The Role of Culture in Reducing Administrative Corruption, a research published in the Journal of Legal Sciences, University of Baghdad, College of Law, Special Issue, 2018.
- 9- Faris bin Aloush bin Badi Al-Subaie, The Role of Transparency and Accountability in Reducing Administrative Corruption in Government Sectors, PhD Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, College of Graduate Studies, Saudi Arabia, 2010
- 10- Makid Ali and Yuzkari Jilali, Obstacles to the Implementation of E-Government in Algerian Universities, a study published in the Journal of Law and Humanities (Economic Studies, Volume 19), Issue (2), 2019.
11. Duaa Anwar Saeed Al-Taie, Technological Development and the Establishment of E-Government and Its Impact on Public Utilities, a master's thesis submitted to the Council of the College of Law, Al-Nahrain University, 2013.
12. Batoul Abdul Ali Ghali, Liqa Habib Miri and others, The Relationship between E-Governance and Organizational Performance in Iraqi Insurance Companies, a study published in the Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (8), Issue (3), 2018.
13. Bay, Ahmed, An Approach to E-Governance as a Protective Mechanism Against Cybercrime, a study published in the Journal of Law and Political Science, Volume and Issue (29), 2016, p. 6. Turkiya Kiya bint Sulaiman bin Nasser Al-Siyabi, The Impact of E-Governance and Digital Maturity on the Performance of Government Institutions in the Sultanate of Oman. Master's thesis submitted to the Council of Al-Sharqiya University, 2022.

- 14- Ali Abbas Obaid, "The E-Governance System and the Challenges of Implementation in Iraqi Local Governments," a study published in the Journal of the Faculty of Arts, Ain Shams University, 2023, Volume (51), Issue (5).
- 15- Mustafa Salman Mansi, "The Impact of E-Government on Organizational Performance," a study published in the Journal of the Faculty of Arts, Ain Shams University, 2022.
- 16- Talal Nazim Al-Zuhairi, "E-Governance Initiatives in Iraq and Their Success Factors," a study published in the Journal of Al-Mustansiriya University, Volume (5), Issue (1).
- 17- Nasira Rabie, "The Role of Electronic Will in Activating the Principle of Transparency," a study published in the Journal of Law and Political Science, Volume (2), Issue (8), Algeria.
- 18- Abdul Rahim Lahsh, "E-Government as a Modern Mechanism to Combat Administrative and Financial Corruption," a study published in the National Forum, Algeria.
- 19- Zaidi Laid, E-Governance and its Role in Establishing E-Government, a study published in the Journal of Legal Studies and Research, University of Bordj Bou Arreridj, Volume 10, Issue (1), 2025.
- 20- Bouzkri Djilali, E-Governance in Algerian Institutions: Reality and Prospects, Master's Thesis, University of Algiers, 2016.
- Kawthar Mansel, Activating the Role of Electronic Will in Algeria, Towards the Emergence of the Electronic Will Law, PhD Thesis, 2023.
- 21- Qaboura Abdel Malek, The Importance of Digital Governance in Promoting Public Services, Master's Thesis, Mostaganem, 2020.
- 23- Suleiman Osama Suleiman Abu Salama, E-Governance and Its Impact on Public Services in Palestine, Master's Thesis, Al-Azhar University, Gaza, 2017.

24– Mustafa Youssef Kafi, E–Governance, Dar and Raslan Foundation, 2011, Syria.

25– Osama Muhammad Al–Manasa, Jalal Muhammad Al–Zoubi, E–Government between Theory and Practice, Dar Al–Thaqafa, 1st ed., Amman, 2013.

26–Ragy, 2003, Your Gateway to A world of Technology ARE : Raya Holding.